وتشتمل هذه التغييرات تعيين شخصيات محلية [من بين السكان العرب] في مناصب كبيرة، في مجالات الادارة المدنية» (**هآرتس**، ٢٩/١١/١٩٨٥). وتقوم فيما بعد، بتعيين رؤساء بلديات عرب في نابلس والخليل ورام الله والبيرة، وهي المدن الاربع الرئيسة في الضفة الغربية، عدا القدس ذات الوضع الخاص المعروف (**المصدر نفسه**).

ويستخلص من المواقف الاسرائيلية التي عالجت هذه الامور ان الحكومة الاسرائيلية اقتنعت، بصورة وافية، بضرورة تنفيذ خطتها «سلام الامر الواقع»، من خلال البدء في تنفيذ الخطوات الأولى في مشروع «الكوندومنيوم» القائم على موضوعة التقاسم الوظيفي للسلطة مع الاردن.

ووفقاً لهذه الخطة، التي تعفي الطرفين، اسرائيل والاردن، ـ على الاقل في المراحل الاولى من التطبيق ـ من التوقف خلال المباحثات السرية عند موضوعة التنازلات الاقليمية المحتملة التي يرفضها الطرفان حتى الآن، حيث تتجاوز خطة بيرس هذه المسألة، اقترح منح حكم ذاتي كامل للسكان العرب في الضفة الغربية يكون لهم، من خلاله، حق الانتخاب للبرلمان الاردني، بينما يكون المستوطنون اليهود في الضفة الغربية مواطنين اسرائيليين ينتخبون للكنيست الاسرائيلي. اما الوظائف السلطوية، فتتوزع بين الدولتين (اسرائيل والاردن) على ان تحتفظ اسرائيل بشؤون الامن في المنطقة (**معاريف**، ٣/١٠/١٩٨٥).

ولوضع الخطة موضع التنفيذ العملي «تتم لقاءات مشتركة بين طواقم عمل اسرائيلية ـ اردنية وفلسطينية محلية، من أجل اعداد مقترحات في مجالات السلطة كافة، بما فيها موضوع الامن، وطرق عمل وادارة السلطة المشتركة في هذه المجالات. ويترافق عمل هذه الطواقم مع محادثات تجرى على مستويات سياسية» (**هآرتس**، ٢٩/١٠/١٩٨٥). وبالنسبة إلى موضوع الأمن يقضي مشروع تقاسم السلطة بالاتفاق على «تسيير دوريات مشتركة من جانب الجيش الاسرائيلي، والجيش الاردني، في غور الاردن، وان يتعاون الجيشان في المحافظة على [الامن في] المنطقة، والحؤول دون تسلل عناصر معادية. ويبقى موضوع الامن ـ في المرحلة الاولى على الاقل ـ ضمن مجال معالجة ومسؤولية اسرائيل [التي تتولى ذلك] بالتعاون مع الشركاء الآخرين في السلطة المشتركة» (**المصدر نفسه**).

بهذا تكون اسرائيل استبدلت مسألة الانسحاب من المناطق التي احتلتها العام ١٩٦٧ بانسحاب من الاشراف المباشر على تسيير الشؤون الادارية والمدنية، التي ستؤول، ضمن «الكوندومنيوم»، الى الاردن وممثلين محليين عن سكان هذه المناطق. وهذا معناه، بلغة المشروع، «اخراج اجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة من مجال السلطة الادارية الاسرائيلية ليتولاها اردنيون، وفلسطينيون من بين السكان المحليين... وتكون الارض الخاضعة لسيطرة اسرائيلية ادارية مباشرة او غير مباشرة، هي تلك التي تضم المستوطنات [اليهودية]، ومناطق التدريب، وقواعد الجيش الاسرائيلي، واراضي الدولة التي سجلت بطريق منهجي في السنوات الاخيرة على اسم دولة اسرائيل، ومجال السيطرة على المجالس المحلية والمناطقية الاسرائيلية. وهذه المساحات تغطي حوالى نصف اراضي الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**، ٧/١١/١٩٨٥).

ولمزيد من تقديم الاغراءات الى الاردن للدخول كطرف شريك في تنفيذ بنود المشروع، وضعت السلطات الاسرائيلية تصوراً «عملياً»، يقوم على السيناريو التالي:

توجه حكومة الولايات المتحدة الاميركية الدعوة الى اسرائيل للقيام بعملية اخلاء لمراكز التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية. واذ ذاك ترتفع أصوات في الضفة الغربية تدعو الحكومة الاردنية الى الحلول مكانها، للحؤول دون وقوع الفوضى فيها، أو عودة اسرائيل، اليها مجدداً (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٨٥).

وهكذا يستطيع الاردن تنفيذ الجانب المتعلق به من التسوية القائمة على التقاسم الوظيفي للسلطة، دونما حاجة الى ابرام اتفاق علني مع اسرائيل، ويتم انجاز ما يمكن تسميته بـ «أردنة جزئية» للسلطة في الضفة الغربية، تليها خطوات يقوم بها الطرفان، الاسرائيلي والاردني، لاستكمال عملية الأردنة لتشمل الوظائف المدنية المختلفة (**المصدر نفسه**).